

<p>بن زيدان الحاج (أستاذ محاضر أ) رقم الهاتف: 0771477178 ben_zidane@live.fr جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم</p>	<p>مسيليتي نبيلة (طالبة دكتوراه/أستاذة مؤقتة) اقتصاد كلي نقدي و مالي مفتش مركزي للخرينة و المحاسبة و التأمينات أمين خزينة حاسي ماماش بلدي رقم الهاتف: 0771838212 dadimesnab@hotmail.fr جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم</p>	<p>آيت قاسي عزو رضوان (طالب دكتوراه) اقتصاد كلي نقدي و مالي أستاذ مؤقت رقم الهاتف: 0559404491 redouane7282@yahoo.fr جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم</p>
---	---	--

عنوان المداخلة: الذكاء الاقتصادي لمواجهة الأزمات الاقتصادية - عرض النموذج الألماني -

محور المداخلة: المحور الثامن

الملخص

إن السباق نحو الأسواق و الموارد اليوم يتم وفق قوانين جديدة، تعرف بحروب الذكاء و المعرفة. فالمؤسسة تطرح دائما مجموعة من التساؤلات عن معنى المعلومات التي تحيط بها و التي قد تكون في اغلب الأحيان متناقضة عن منافسيها و مدى فهم المستهلكين لرسالتها و غيرها من الأسئلة المختلفة و كل هذه الأسئلة هي جوهر الذكاء الاقتصادي فهذا الأخير يهدف إلى تحويل المعلومة و البيانات الخامة إلى معرفة تخدم المؤسسة عن طريق التحليل التي تعتمد على الذكاء الفردي و الخبرة. الهدف من هذه الورقة البحثية هو تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في الاستعداد، التسيير و الخروج من الأزمة الاقتصادية و استعادة النشاط من خلال عرض النموذج الألماني. فهو لايعوض أحد أنماط إدارة الازمات الاقتصادية، لكنه يوجه أصحاب القرار لاتباع السيناريو الذي يحقق أكبر منفعة و أقل الأضرار.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي - الأزمة الاقتصادية - المعرفة.

Abstract

The race for markets and resources today is in accordance with new laws, known as wars of intelligence and knowledge. The Foundation always raises a series of questions about the meaning of the information that surrounds it, which may often be contradictory to its competitors and the extent of consumer understanding of its message and other different questions and all these questions are the essence of economic intelligence, the latter aims to convert information and raw data to Knowledge serves the institution through analysis based on individual intelligence and experience.

The purpose of this paper is to highlight the role played by economic intelligence in the preparation, management and exit of the economic crisis and the restoration of activity through the presentation of the German

model. It does not compensate for one of the patterns of economic crisis management, And less damage.

Key words : economic intelligence – economic crisis – knowledge.

مقدمة

إن الأزمات الاقتصادية منذ التسعينات أصبحت تبرز حساسية كبيرة لأي تغير في المتغيرات الاقتصادية، حيث ازداد تواترها و حجمها في العقود الأخيرة ، كما أن الأزمات الاقتصادية الحديثة تختلف عن الأزمات الاقتصادية التقليدية بتسارعها و تداول الواحدة تلو الأخرى مع انتشارها السريع بفعل تدخل وسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الحياة الاقتصادية .

كما أنه في السنوات القليلة المنصرمة، تولدت ضغوط جديدة، كالانتقال من اقتصاد صناعي إلى واقع اقتصادي جديد مبني على المعلومة و المعرفة، هذا ما استلزم الإحاطة بكل المعلومات عن الاستثمارات الفرص و المخاطر في مختلف أنحاء العالم . فأى حدث في أرجاء المعمورة تنتقل آثاره بسرعة في جميع الأسواق العالمية فصار الوجود الاقتصادي يعتمد على المعلومات لوضع الخطط التنموية، رسم الاستراتيجيات و التخطيط و هذا ما أعطى أهمية للمعلومات و أوجب استعمال سبل مطابقة لمتطلبات العصر .

وفي عالم محفوف بالمخاطر يسوده عدم التأكد نجد أن الذكاء الاقتصادي خير سبيل لاتخاذ القرار بإعطاء معنى للمعلومة. فهو مجموعة الأنشطة، المنسقة للبحث، المعالجة و توزيع و حماية المعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين، و المحصل عليها بطريقة نظامية في أحسن الشروط النوعية للوصول إلى معلومات مفيدة و ذات فعالية اقتصادية. و بعبارة أخرى، فهو يهتم بكل ما يُجرى و يفعل في الأسواق، إنه نظام كامل تتوحد فيه التقنيات والكفاءات البشرية فالتحدي المفروض اليوم هو الوصول إلى المعلومة الصحيحة وليس التقريبية و أخذ القرارات المناسبة في وقت وجيز. يأتي هذا الدور في عدة مراحل لإدارة الأزمة الاقتصادية أي بعث الاقتصاد و النمو في نسيج اقتصادي أضعفته الأزمة. و من خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي لاستعادة النشاط و الخروج من الأزمة؟

أولاً. ماهية الذكاء الاقتصادي

1 - تعريف الذكاء الاقتصادي

أي تم تعريفه على أنه "هو مجموعة الأنشطة، المنسقة للبحث، المعالجة و توزيع و حماية المعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين، و المحصل عليها بطريقة نظامية في أحسن الشروط للنوعية، الزمن و التكلفة و في هذا التعريف تبرز بعض آليات الذكاء الاقتصادي و التي سوف تعرض لاحقاً بالتفصيل لكنه يبرز أيضاً أهمية المعلومة التي تتخذ على مختلف مستويات المؤسسة بهدف تحسين موقعها في السوق .

فالذكاء الاقتصادي مجموعة من الإجراءات المنسقة للبحث و التوزيع للوصول إلى معلومات مفيدة و ذات فعالية اقتصادية إلا أن هذا لا يتحقق إلا من جراء وضع ضمانات لحماية مكونات و تراث المؤسسة في ظل أفضل ظروف سواء من ناحية الزمن أو التكاليف ، و هي معلومات التي يحتاج إليها صانعي القرارات من اجل تحقيق استراتيجياتهم .

2- الممارسة اليومية للذكاء الاقتصادي

مصطلح الذكاء ظهر في الفكر العسكري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة ثم تحليلها، فبريطانيا في الفترة الاستعمارية لها كانت تحصل على المعلومات عن منطقة البحر المتوسط و غير ذلك من أسراها من البندقية ففي مرحلة بين 1980 إلى 1990 برزت أهمية اليقظة و أدوات جمع المعلومات و كانت اليقظة بمثابة أحد العناصر الممهدة لظهور نموذج الذكاء الاقتصادي و قد جرى الخلط بين الذكاء الاقتصادي و اليقظة ؛فقد أصبح مديري المنظمات و المساهمين فيها يحسون بضرورة دراسة السوق و المنافسة ، خاصة الإعتماد على التطور التكنولوجي ، و ذلك بواسطة بحوث تكميلية للوصول إلى ملاحظة مستمرة للمحيط المعقد و المتغير للمنظمات.

إن مصطلح "الذكاء الاقتصادي" ظهر في فرنسا تحت قلم "هنري مارتر" Henri martre و ذلك في تقرير له في 1994 لمجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا و فأعطاه أول تعريف عملي له و منذ ذلك الحين فان نموذج الذكاء الاقتصادي قد قام بتقديم كبير خاصة مع العولمة و التبادل التجاري و تطور التكنولوجيات و وسائل الاتصال ظهر جلياً أن المعلومة تمثل مادة أولية مهمة و ضرورية. فمن 1990 إلى 2000 مثلت بداية ظهور الذكاء الاقتصادي في المنظمات لا يزال إلى يومنا هذا تقرير لمارتر مرجع أساسي للذكاء الاقتصادي ، و تبعه تقارير أخرى لها أهمية كبيرة مثل تقرير " Bernard Carayon " حيث في 2003 قدم تقرير كامل لوزير الأول لفرنسا من طرف

المندوب Bernard Carayon هذا التقرير حول الذكاء الاقتصادي كان السبب في إنشاء منصب جديد هو المسؤول العالي للذكاء الاقتصادي.

و قد ركز هذا الأخير في تقريره الموجه إلى الوزير الأول الفرنسي على الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة بمعاونة القطاع الخاص حتى يصير الذكاء الاقتصادي سياسة عامة ناجح

فمنذ 2000م انتشرت ثقافة الذكاء الاقتصادي و بدأت ممارسة يومية للذكاء لاقتصادي فهذا النضج جعل من الذكاء الاقتصادي ضرورة لتسيير الأخطار المتعلقة المعلومة.

3- أدوات الذكاء الاقتصادي

- آليات المراقبة المستمرة

أ- اليقظة الإستراتيجية

إن درجة التعقيد وحالة عدم التأكد التي بلغها المحيط اليوم جعلت منه بيئة خطيرة و غير آمنة للمؤسسات و الدول النشطة فيه، لذا فهي ملزمة على توقع مسبق بتغييراته والاستعداد الدائم للتجاوب السريع اتجاهها و ذلك ما يتطلب توفرها على خصائص معينة أهمها المعرفة الجيدة بمحيطها و عناصره، وأداة هذه المعرفة ما يسمى باليقظة

ب- دورة الاستعلام

و يقصد بها مجموعة من الإجراءات للحصول على المعلومات و البيانات حسب المصادر، - نتعرف عليها لاحقا- ثم تُعالج و تُحلل لإيصال المعلومة قصد اتخاذ القرار في الوقت المناسب

المرحلة الأولى: تحديد الحاجة للمعلومة: و هو أمر ليس صعب في أغلب الحالات، فليس من الضروري توفير الوسائل الحديثة، و إنما يكفي أن نطلب بمهارة: ما هي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها؟ و هو ما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المنظمة. ويمكننا حصر خطوات هذه المرحلة في تحديد نوعية المعلومات التي تحتاجها و تحديد المنافسين وإمكانيات الاستفادة من دراستهم ومراقبة تحركاتهم.

المرحلة الثانية : جمع المعلومة :بعد تحديد الحاجة يجب السهر على جمع المعلومات اللازمة و ذلك يكون من مختلف المصادر.

المرحلة الثالثة : معالجة المعلومة: و نعلم أن ما يواجه أفراد المنظمة اليوم ليس نقص المعلومة و إنما كثرتها لذلك يجب معالجة المعلومة ، و هذا ما يتطلب عمليات محددة كالتقييم ، فرز المفيد منها من غير المفيد ، تحليل و تحويلها إلى شكل مناسب لمعالجة المعلومة هي أساس الذكاء الاقتصادي، فهذا الإجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل ، و تعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس ، و تعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة ، فهي تعطي صورة تحليلية ، غنية لكل المعلومات التي تكون مخفية دائما في سطور

الوثائق .المرحلة الرابعة :إيصال المعلومة لمتخذي القرار : إن كل العمليات السابقة ، تحديد ، جمع و معالجة المعلومة تكون بدون فائدة ، إذ لم يتم بث هذه المعلومة و إيصالها لمتخذي القرار . فالمعلومة لا تكون ذات قيمة إلا إذا جاءت في الوقت المناسب و بالشكل المراد للشخص الذي يستخدمها . إن بث المعلومة إذا يشكل خطوة أساسية لإجراء الذكاء الاقتصادي ، بشرط أن تستخدم بذكاء و حذر فإذا لم نفهم ما هي احتياجات طالب المعلومة ، فإننا نكون قد أضعنا أهم عنصر في الذكاء الاقتصادي و المعلومة التي لا يتم بثها و إعلانها لا تفيد في شيء و التغذية العكسية تبين لنا إذا كانت المعلومة قد أدت إلى تلبية رغبة المستعمل أم لا .

*التأثير و المعايير النموذجية:

أ- التأثير lobbing :

لقد علمنا في ما سبق أن ما يميز الذكاء الاقتصادي عن اليقظة هو أنه يساهم في تحويل و التأثير على البيئة في حين تكتفي اليقظة بمراقبتها و ذلك يتم باستعمال ما يسمى بالتأثير lobbing و كلمة «loby» هي كلمة ذات أصل انجليزي و تعني الرواق فهو يرمز إلى كل الأشخاص الذين يسبغون ذهابا و إيابا في رواق منظمة ما لمحاولة التأثير على كل شخص يمكن أن يدافع عن المصالح التي يدافعون عنها .

و تجدر الإشارة إلى أن هذا التأثير لا يعني أنه يكون بالرشوة و الطرق غير الشرعية بل يكون في حدود القانون و ذلك لتكوين دعم من طرف حلفاء يساعدون عند الأزمات . إن الهدف من التأثير هو التحصل على قرار من القوى العاملة المحلية الوطنية أو العالمية، منه إنشاء لقاء بين المصالح التي تحميها و بين الأشخاص الذين عليهم اتخاذ قرار في تلك المصلحة فهو وسيلة اتصال استراتيجية تهدف إلى لقاء أهداف تسييره و قرارات سياسية بالاستناد على ملفات تقنية

ب- المعايير النموذجية Benchmarking :

هي آلية تطورت في سنوات الثمانينات من طرف مؤسسة xerox و ذلك لأنها أرادت أن تتخذ قرار استثمار كبير موجه نحو تطوير تقنية تسيير مخزون سلعها فقورنت مع مؤسسة بيع منتجات رياضية للبيع بالمراسلة ، هذه الأخيرة كانت رائدة في مجال تسيير الطلابيات و تتميز باستمرار تقييم المنتجات و الخدمات و الطرق بالنسبة للمنافسين الآخرين الرواد في تلك الممارسة أو المنتج أو الخدمة ، الهدف من المقارنة هو إعطاء رؤية جديدة للمؤسسة لكن قبل البدء بهذه العملية يجب التعرف على النوع الذي يتطابق مع الأهداف من المعايير .

هناك عدة تقسيمات لهذه الأداة المهمة و يمكن الإشارة إلى تصنيفين يساعدان في تكوين مفهوم أوضح عن المعايير النموذجية و معالمه .في التصنيف الأول، تُقسم المعايير النموذجية إلى معايير نموذجية داخلية و معايير نموذجية تنافسية و تأثير العام في حين التصنيف الثاني يصنفه إلى أربعة أصناف

يجتمع مع الأول في النوع الداخلي و التنافسي و يختلف عنه بذكره المعايير النموذجية الموجهة نحو الوظيفة و المعايير النموذجية العمودية.

المعايير النموذجية الداخلية: تمارس داخل المنظمة الكبيرة و تتم المقارنة بين إدارات الأقسام المختلفة و لكن في هذه الحالة يكون من الصعب إيجاد طرق للتطوير لكل منظمة و التعميم أحسن طريقة. المعايير النموذجية التنافسية: تأخذ غالبا معيار منافس في مجاله أو معيار مؤسسة أخرى خارجية . المعايير النموذجية العامة: تتمثل بمقارنة المؤسسة الممتازة مهما كان قطاعها.

*طريقة إعداد السيناريوهات

هي كلمة مستمدة من الكلمة الإيطالية " Scenario " و هي أداة تُستخدم لفهم ما يحتمل حدوثه في المستقبل والتبعات المترتبة عليه. فهي ليست تنبؤات أو استراتيجيات، وإنما هي أشبه بفرضيات مستقبلية مختلفة للتعرف على الأخطار والفرص المتعلقة ببعض العوامل الإستراتيجية. وتساعد هذه الخطوة في بناء إستراتيجية قادرة على الاستجابة لمتغيرات محتملة والتمكن من الاستمرار في جودة الأداء في ظل الظروف المحيطة.

وتستخدم السيناريوهات في تخطيط السياسات والتطوير التنظيمي، كما يُعتمد عليها حينما ترغب المنظمات اختبار الاستراتيجيات لمكافحة التطورات المستقبلية الغامضة، فهو موجز للعمل في حالة أحداث متوقعة.

ثانيا - دور الذكاء الاقتصادي في مختلف مراحل الأزمة الاقتصادية

في ظل الاقتصاد الجديد المبني على السرعة و التدفق العالي للمعلومات الصحيحة و المعلومات الخاطئة تزيد هذه الأخيرة من حدة الأزمة الاقتصادية و يتمثل هذا الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في إدارة الأزمات الاقتصادية عبر مختلف المراحل قبل و حين و بعد الأزمة .

1- مرحلة ما قبل الأزمة

و هي مرحلة الاستعداد للأزمة و نتناول في هذا المطلب مدى صعوبة التنبؤ بالأزمات الاقتصادية مقارنة باللازمات الأخرى و أعمال الصندوق النقد الدولي المحاولة لإعطاء مؤشرات حدوث الأزمة الاقتصادية و أخيرا دور الذكاء الاقتصادي في إنشاء نظام معلومات الإنذار المبكر لللازمات الاقتصادية.

2- الذكاء الاقتصادي خلال الأزمة الاقتصادية

إن الوقت هو من القيود الأساسية التي يجب تسييرها خلال أي أزمة اقتصادية فعلى المستوى الكلي أو الجزئي يتعين اتخاذ القرارات في وقت محدود و إعطاء إجابة أولوية لللازمة الاقتصادية في اقرب الأجل للحفاظ على ثقة الأسواق و هنا تكمن أهمية الذكاء الاقتصادي و تتضح هذه الأهمية من خلال عدة فروع أساسية تتمثل في تشخيص الأزمة

الاقتصادية و رأسمة المعارف التأثير تحليل المعلومات و تسيير تدفقاتها و دور الذكاء الاقتصادي في تقليل في تناظرية المعلومات.

3- الذكاء الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد بعد الأزمة

إن الأزمات المالية و الاقتصادية تضعف النسيج الاقتصادي على المؤسسات أن تستعد لما بعد الأزمة و أن تستعد للتغيرات هنا يأخذ الذكاء الاقتصادي كل مكانته و يصبح في الكثير من بلدان العالم ضرورة من الضروريات خاصة بعدما تعرفنا على التطور التاريخي فالأسباب التي أدت إلى ظهور الذكاء الاقتصادي هي التقدم على المنافسين بهدف تحقيق الأهداف. ففي ظل قلة الموارد الطبيعية صار على الدول و المؤسسات أن تدفع عجلتها التنموية في ظل اشتداد التنافسية و دراسة هذه النقطة في هذا المطلب لا يعني أنه خلال الأزمة لا يتم استعمال الذكاء الاقتصادي بتاتا بهدف التحفيز و الإبداع بل حتى خلال الأزمة الدينامكية الاقتصادية تبقى موجودة ، لكن تمت دراسة هذه النقطة خاصة في هذا المطلب لما تأخذه من أهمية بالغة و يتم التعرف على استعمال الذكاء الاقتصادي كسياسة عامة في يد الدولة و اعتباره رهان للمؤسسات.

ثالثا. النموذج الألماني للذكاء الاقتصادي في مواجهة الأزمات الاقتصادية

1- نموذج اقتصادي مبني على التميز

ألمانيا من أكثر بلدان العالم الصناعي قوة ، حيث تُشكل الصناعة والخدمات أساس الاقتصاد الألماني ؛ يرجع ذلك إلى توفر المواد الطبيعية الخام مثل الفحم والحديد و أيضا إلى عوامل سعت الدولة إلى تحقيقها كتقدم وسائل النقل والمواصلات و وفرة المراكز العلمية المتقدمة، وتتمتع منتجات قطاعات بناء الآلات والسيارات والمنتجات الكيماوية الألمانية بسمعة عالمية متميزة، وتساهم الصادرات من السلع والخدمات في تحقيق أكثر من ربع الدخل الألماني، كما لا تقوم أسس المقدررة التنافسية عالميا على الشركات الثلاثين الممثلة في تركيب مؤشر الأسهم الألماني داكس (DAX) ، وهي من كبريات الشركات الألمانية مثل سيمنز وفولكسفاغن وإنما على الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل عصب الاقتصاد الألماني.

2- النموذج الوطني الألماني للذكاء الاقتصادي

نظام الذكاء الاقتصادي الألماني هو من الأنظمة الأكثر فعالية حيث تجدر الإشارة أن روح الانضباط و رأس مالها التقني ليس العاملان الوحيدان اللذان يبرران نجاح هذا النموذج فإذا صارت ألمانيا القوة الأولى اقتصاديا في أوروبا فهذا بفضل نظامها الوطني للذكاء الاقتصادي، فعلى عكس أنظمة أخرى يتميز النظام الألماني للذكاء الاقتصادي أنه نظام مُركز أي له مركز تتوجه له كل تدفقات المعلومات.

هذا المركز أنشأ في القرن الثامن عشر عندما أرادت ألمانيا أن تكون طرف قوي في الثورة الصناعية التي كانت تُهيمن عليها بريطانيا. و تدخل رأس المال المعرفي و رأس المال الصناعي في ذلك الوقت جعل هناك نوع من التعاون و التأزر بين البنوك و المجموعات الصناعية في ألمانيا.

+ فالاقتصاد الألماني بُني على مبدأ الوحدة الإستراتيجية للمراكز الأساسية لاتخاذ القرار أي البنوك ، المؤسسات المختلفة و الدولة فعدم المصادقية التي كانت تعاني منها ألمانيا في 1870 فرضت على البنوك و الصناعات و مؤسسات النقل البحري التعاون من أجل تسريع حركة رأس المال .

كما يتميز النظام الألماني للذكاء الاقتصادي بأنه مبني على روح " القومية الاقتصادية " و على المصالح الوطنية الاقتصادية ، فالتدفقات المختلفة للمعلومات تتوجه نحو مركز واحد و الجانب الألماني يعمل على بناء تنافسية اعتمادا على سياسة أعمال و مشاريع متعددة تبين أن المنافسة الألمانية لا تعتمد -أو قليلا- على المحاسن المبنية على التكلفة ولكن على كل المزايا المبنية على ما هو خارج القيمة أي مُهيكل ، كتنوع المنتج ، القدرة على التجديد و القدرة على التعامل مع تغييرات الأسواق و تنوع النسيج الاقتصادي .

و هذه النوعية المتميزة ساعدت الاقتصاد الألماني على أن يلعب دورا مهما ضمن الطاولة العالمية.

كما أن حوالي 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي يذهب في ألمانيا إلى البحث العلمي والتطوير وهي نسبة تتجاوز بشكل كبير متوسط ما تنفقه دول الاتحاد الأوروبي وهو 1,9% (العام 2008). وحتى العام 2015 تنوي الحكومة الألمانية الاتحادية مع حكومات الولايات والقطاعات الاقتصادية المختلفة زيادة هذا الإنفاق على البحث والتطوير ليصل إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي. و في سنة 2009 قامت شركات ومستثمرون من ألمانيا بتسجيل حوالي 11% من براءات الاختراع المسجلة في العالم، لتحل ألمانيا بهذا المرتبة الثالثة عالميا.

3- النموذج الألماني في مواجهة الأزمة

في دراسة للسيد "Amath Mousar" يقول في موضوع الذكاء الاقتصادي: " ألمانيا هي نموذج مهم حيث بعد الحرب العالمية واجهت عدة أزمات اجتماعية سياسية اقتصادية و تمكنت بعد نصف قرن من استعمال المعلومة كسلاح و صارت نموذج اقتصادي يعاير به".

و بالنسبة لإدارة الأزمة الرهن العقاري فان ألمانيا في الخامس من أكتوبر من السنة بعد عقد جلسة مغلقة قررت مخططا بقيمة 50 مليار أورو لكن وراء هذا الرقم الكبير فان البنوك الخاصة الألمانية تساهم فيه بنسبة 60 بالمئة مقابل 40 بالمئة للدولة الألمانية ففي أسوء السيناريو التي وضعته ألمانيا بمختلف المعلومات المتاحة لها تكون خسارة الدولة هي 5.7 و ليس 50 مليار أورو كما هو معتقد حسب تأكيد "ماكس ويبر" في رسالته الموجهة إلى وزارة المالية الألمانية.

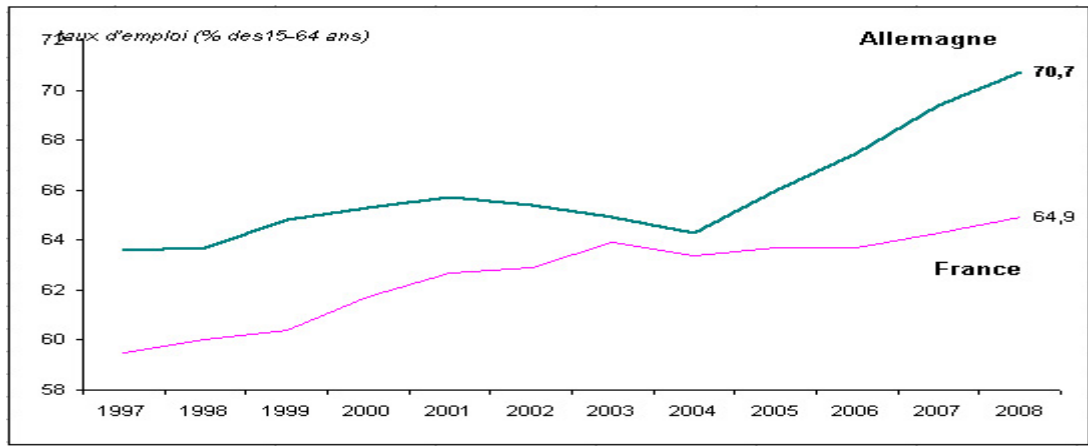
فالسرية التي أخذت فيها القرار تبين مدى نجاعة النظام الاقتصادي الألماني في رسم السيناريوهات المختلفة لكل قرار شأنها شأن جميع الدول الصناعية . و قد تأثرت ألمانيا في العام 2008 بأزمة البنوك والاقتصاد وأسواق المال التي انطلقت شرارتها نتيجة المضاربات في أسواق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وأصابت ألمانيا في مرحلة من النمو القائم على أسس متينة فكان ردها فعالا و منظما على أزمة الاقتصاد المالي لضمان عودة الهدوء واستقرار الأوضاع في أسواق المال ، إذ قامت الحكومة الألمانية الاتحادية في شتاء 2008/2009، باتخاذ خطوات مشابهة للدول الأخرى (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا) بوضع برنامجين بالمليارات لإنقاذ البنوك، إضافة إلى إقرار برنامجين شاملين لإنعاش الاقتصاد الوطني .

فُدرت الصادرات - رغم الأزمة العالمية - حسب الدراسات الألمانية cirac بـ 950 مليار أورو في 2010 و هذه النسبة تقترب من الرقم الأقصى لـ 1000 مليار أورو المحقق في 2008 و هذا ما جعل ألمانيا تحتل منصبا مهما عالميا.

4- المعايير النموذجية فرنسا على ألمانيا

من الخطاب السياسي يتضح جليا أن فرنسا تحاول أن تتفادى أزمة اقتصادية لبلادها و أن تحتفظ بعلامتها الموسوعة من طرف وكالات التنقيط العالمية ولهذا أكد الرئيس "نيكولا ساركوزي": "سوف يأخذ النظام الاقتصادي الألماني كمييار له خاصة وبذلك يُحاول أن يُطمئن الأسواق "منه يمكن القول أن فرنسا تقوم بمعايير نموذجية بألمانيا باعتبارها ذات الريادة في أوروبا و للأسباب التالية:

الشكل رقم 01 : فرنسا - ألمانيا في مجال التوظيف



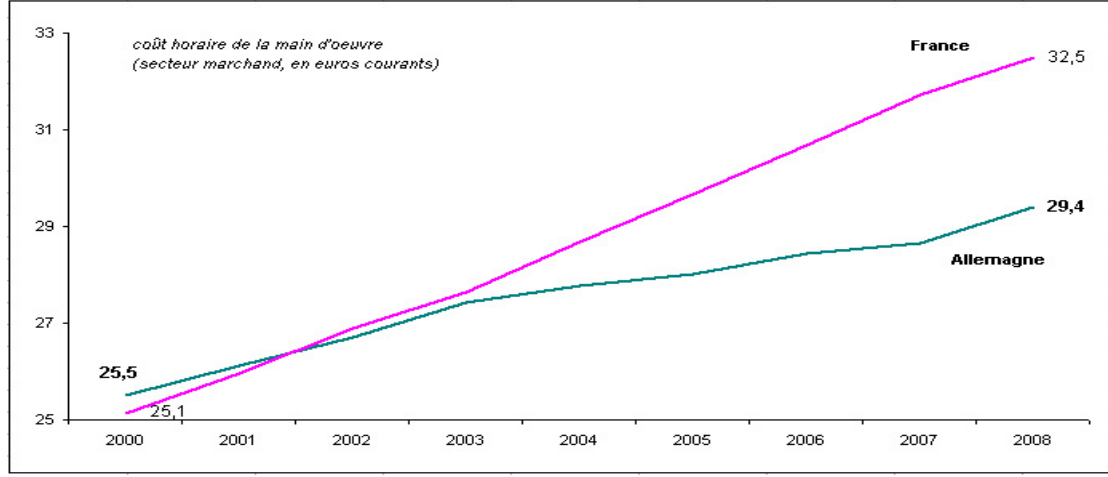
المصدر موقع الإحصائيات الأوروبية :

<http://ec.europa.eu/eurostat> LE 01/10/11

من الشكل يتضح أن ألمانيا لها نسبة توظيف أكبر من فرنسا و ترجع الأسباب إلى تكلفة اليد العاملة

كما تبين الشكل التالي :

الشكل رقم 02: فرنسا -ألمانيا بالنسبة لتكلفة العمالة



المصدر موقع الإحصائيات الأوروبية :

<http://ec.europa.eu/eurostat> LE 01/10/11

منه يتضح أن سياسة الاجتماعية الألمانية أنجع من السياسة الفرنسية ذلك أن ألمانيا تمكنت من إيجاد موقع تفاهم بين العمال ، النقابات و المديرين و أن توفق بينهم و هذا ما جعل ألمانيا سوقا جديده يتجه إليها الاستثمارات الأجنبية مما عزز اقتصادها و جعل منها المصدر الأول في اروبا التفوق الألماني في مجال للصادرات.

أيضا اهتمامها بالبحث و التطوير - كما تطرقنا إليه سابقا - جعل من مؤسساتها دأمة الإبداع و الابتكار و ذات قابلية كبيرة للتأقلم مع كل المستجدات كل هذا تسعى فرنسا لتحقيقه من أجل الحفاظ على تنقيطها من طرف مؤسسات التنقيط العالمية و تتفادى الدخول في أزمة اقتصادية تؤدي بتراجع حقيقي في النشاط خاصة إذا ارتفع معدل الذي تقترض به من الأسواق العالمية .

الخاتمة

في إطار إدارة الأزمات الاقتصادية الذكاء الاقتصادي لا يقصد به هنا أنهى سوف يعوض احد الأنماط إدارة الأزمة الاقتصادية حتى يصير نمط بحد ذاته لكن تتمثل أهمية وجوده في توجيه القرارات في عالم لا يسمح باتخاذ القرار الخاطئ لان أي قرار لا يعمل لما قرر له يمكن أن يفقد الكيان ثقة المستثمرين و الدولة تنقيطها من طرف وكالات التنقيط و القرارات لا تأخذ بدون دراسة أن المبالغ الهائلة التي تبرزها البنوك المركزية كمقترض أخير أو الدول في حالة تعميم أو غيرها من الإجراءات تأخذ على أساس معلومات هذه المعلومات التي عولجت من طرف أنظمة خاصة و باليات متخصصة من جهة أخرى يجب الإشارة إلى آليات الضغط و التأثير lopping و التي هي آلية من آليات الذكاء الاقتصادي على مختلف الأطراف فهذه النظرة المعقدة لإدارة الأزمات الاقتصادية في اقتصاد قد تخيرت فيه كل المعالم التي كنا نسري عليها منذ ظهور النظرية الكلاسيكية لا يمكن أن نتناول بدون

تناول الذكاء الاقتصادي الذي يمكن من مراقبة البيئة و التأثير فيها من جهة أخرى كما و هذا الدور يتم في عدة مراحل إدارة الأزمة الاقتصادية أي مرحلة الاستعداد قبل حين و بعد الأزمة أي بث اقتصاد و النمو في اقتصاد أضعفته الأزمة .

كما تبين لنا أهمية الذكاء الاقتصادي بمختلف آلياته في إدارة الأزمة في مختلف مراحلها فهو يساعد على الاستعداد لمواجهة الأزمة الاقتصادية و حماية الاقتصاد الوطني و على البث التنافس في نسيج أضعفته الأزمة و دفع الدينامكية الاقتصادية كما يساعد على اتخاذ القرارات في اعلي الدولة بأسرع وقت مع توفر كل المعلومات اللازمة عن كل القطاعات و التأثير في مختلف الأطراف لتحقي السيناريو الذي يحقق أكبر منفعة أو أقل الأضرار .

المراجع

أولا باللغة العربية

مكي سارة 'الذكاء الاقتصادي في خدمة إدارة الأزمات الاقتصادية ' دراسة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العوم التجارية تخصص مالية تحت إشراف الدكتور أحمد زغدار جامعة الجزائر 2010-2011 - اندرو بيرغ و كاترين باقيلو تحدي التبو بالازمات الاقتصادية ترجمة رقية عبدوا منشورات الصندوق الدولي فرنسا 2000 - لاري كاتر المخابرات التنافسية جمع و تحليل المعلومات و الاستفادة منها خلاصات كتب المديرين و رجال الأعمال السنة السادسة العدد السابع عشر سبتمبر القاهرة 1998 -نبيل محمد الطبري "في مواجهة الأزمة المالية العالمية السيناريوهات المحتملة و السياسات الحالية و المستقبلية دراسة الحالة اليمنية الملتقى الإقليمي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا الاسكوا ماي 2009 . - بلال خلف السكارنة ، " خطط الطوارئ و دورها في إدارة الأزمات المالية " ، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث حول موضوع "الأزمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات و الأفاق المستقبلية كلية العلوم الإدارية و المالية جامعة الإسراء 2009 . -الحملوي ، محمد رشاد: "إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية" ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط2، 1995. -عبد النبي إسماعيل الطوخي التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة كلية التجارة - جامعة أسيوط جمهورية مصر العربية

www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/104.doc تاريخ الاطلاع 2011/09/30

- سالم محمد عبود ، "الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية " ، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث حول موضوع "الأزمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات و الأفاق المستقبلية كلية العلوم الإدارية و المالية جامعة الإسراء 2009

- ميلود تومي سماح صلوح مستلزمات إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة المنعقد يومي 26 / 27 ماي 2008 جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، غدين نورالدين أهمية وجود نظام لإدارة الأزمات على مستوى الجماعات المحلية مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة المنعقد يومي 26 / 27 ماي 2008 جامعة 20 أوت 1955 ، محمد براق دور المعلومات في إدارة الأزمات - إشارة إلى حالة المؤسسات الصحية- مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة المنعقد يومي 26 / 27 ماي 2008 جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

- حاكم محسن محمد الربيعي إدارة الأزمة المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة المنعقد يومي 26 / 27 ماي 2008 جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

- بهية بوكروغ ، الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للأسباب و التداعيات و الحلول 2007-2010 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع المالية ،جامعة الجزائر 3 -2010-2011، جمال الدين سحنون، فاضل عبد القادر "الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة"، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل 2006

juin 1999, journal de finance et developpement " peut on predire les crise economique" Sunil sharma
**Christian Harbulot et Philippe Baumard Intelligence économique et
stratégie des entreprises : une nouvelle donne stratégique présenté à la
Cinquième Conférence Annuelle de l'Association Internationale de
Management Stratégique le 14 mai 1996**

Khelifi Amel « l'intelligence économique au service du développement économique perspective d'une
application en algerie » thèse pour l'obtention du diplôme de docteur en science économique , université
d'Alger 2007-2008

**Rémy PAUTRAT L'intelligence territoriale, ferment d'une nouvelle
politique industrielle** oriental.ma - N°04 - décembre 2008 10
**CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL INTELLIGENCE
ÉCONOMIQUE, RISQUES FINANCIERS ET STRATÉGIES DES
ENTREPRISES avis sur le rapport présenté par M. Roger Mongereau
Séance des 26 et 27 septembre 2006 page II-5**

étude empirique sur les pratiques des entreprises marocaines en matière d'intelligence " Rida CHAFIK
Mémoire pour l'obtention du diplôme des études supérieures approfondies options sciences 'économique.
'de gestion .sous la direction de driss alaoui midaghri .université de hassan II
pearson education 'intelligence économique et gestion des risque" Michel henry bouchet et alice guillon
2007 France

Laurence Chesnais, Florence Pijaudier-Cabot et Didier Willot le temep de l'intelligence économique
N°121 • INDUSTRIES – MARS 2007

Pierre larrat et jean maurice bweau – benchmark europeen de pratique en I E edition harmattan Paris
2008 p 7

**Henri Marte, Veille Stratégique ; Organiser la veille sur les nouvelles
technologies del'information, Rapport annuel de Club informatique des
1998, lien sur internet: grandes entreprises Françaises**

http://cigref.typepad.fr/cigref_publications/1998/index.html, le 02/09/2011 à 17h.30

Bernard besson Méthodes d'analyse en intelligence économique livre blanc ---
2011/08/14 <http://www.slideshare.net/merkapt/mthodes-danalyse-de-lintelligence-conomique>
18.00

**Rajana Sahjwala, and Paul Van der Berg “Supervisory Risk –
Assessment and Early Warning Systems” Basel Committee on
.Banking Supervision, Working Paper No 4 Dec.2000**

Mohammed Tawfik MOULINE Intelligence Économique prospective et veille stratégique oriental.ma -
-N°04 - décembre 2008
Crise financière : diagnostic et défaillances du système de régulation Recueil Dalloz - Philippe Azouaou
2009 - n° 1597.

**Barry Jhonston, Jingqing Chai and Liliana –
Scumacher, "Assesing Financial System Vulnerability” IMF
Working Paper wp/00/76 April 2000**

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp0076.pdf> le 01/10/2011

Lydie JAVELLE Florian FOUGY-HOUËL "Envisager l'après crise ? Intelligence économique : prospective et perspectives " débat organisée par la Chambre de Commerce et de l'Industrie du Mans et de la Sarthe Mardi 29 septembre 2009.

Michel henry bouchet alice guillon intelligence économique et gestion des risque .pearson eduction France 2007

<http://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/> : المجلة الألمانية

<http://ec.europa.eu/eurostat> موقع الإحصائيات الأوروبي.

**Amath SOUMARE , intelligence économique et crise financière , REVUE
INTELLIGENCE ECONOMIQUE & DEVELOPPEMENT États &
Entreprises ,**